

## أخبار الحوار

## المؤتمر وحلفاؤه يرفضون حرمان الجيش والأمن حق التصويت والترشح

عبر المؤتمر الشعبي العام عن وقوفه إلى جانب منتسبي القوات المسلحة والأمن في ممارسة حقوقهم في الانتخابات والاستفتاءات، ورفضه لمساعي بعض القوى السياسية على حرمانهم من ممارسة حقوقهم في التصويت والترشح في الانتخابات. وأكد مقرر فريق أسس بناء الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني فهد دهبوش أن ممثلي المؤتمر وحلفائه رفضوا محاولات بعض القوى السياسية إقرار مقترح يحرم منتسبي القوات المسلحة والأمن حقهم في الترشح والتصويت في الاستحقاقات الانتخابية. وقال دهبوش في تصريح: إن المؤتمر الشعبي العام اعترض الاسبوع الماضي على هذه المحاولات وأكد موقفه المتمسك بضرورة ممارسة منتسبي الجيش والأمن لحقوقهم في التصويت والترشح في الانتخابات والاستفتاءات. وأضاف دهبوش: إن المؤسسة العسكرية والأمنية هي أرقى مؤسسة وطنية في اليمن، ومنتسبوها ارتضوا التضحية بأنفسهم ودماهم في سبيل الوطن وبالتالي لا يمكن السماح بحرمانهم من حقوقهم في المواطنة المتساوية. وأشار دهبوش إلى أن المؤتمر الشعبي العام مع تجريم ممارسة الحزبية في الدعاية الانتخابية في المعسكرات ومع وضع البرامج التوعوية لمنتسبي القوات المسلحة والأمن ليكونوا بعيدين عن الصراعات السياسية. إلا أنه يرفض رفضاً مطلقاً حرمانهم من حقوقهم في الانتخابات والاستفتاءات عبر التصويت والترشح. مشيراً إلى أن ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه اعترضوا رسمياً على

مقترح بحرمان أبناء القوات المسلحة والأمن من حقهم في التصويت والترشح لدى مناقشة فريق بناء الجيش والأمن اليوم لهذا الموضوع. وفي السياق نفسه أكد الدكتور قاسم ليوزة عضو فريق أسس بناء الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني أن ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه رفضوا لدى مناقشة الفريق للتقرير مقترحاً ينص على حرمان أبناء القوات المسلحة والأمن من ممارسة حقوقهم في الانتخابات والاستفتاءات. ومضياً أكد ليوزة أن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه مع تجريم الحزبية في المؤسسة العسكرية والأمنية، ومع وضع الضوابط لمنع أية أنشطة حزبية أو سياسية، أو انتخابية داخل مؤسسة القوات المسلحة والأمن. مضيقاً كما أن المؤتمر وحلفائه اقترحوا وضع ضوابط لمن يرغب في الترشح في الانتخابات من منتسبي القوات المسلحة والأمن إلا أن بعض القوى رفضت مقترحات المؤتمر وتصير على حرمان منتسبي القوات المسلحة والأمن تماماً من حقوقهم كمواطنين في الانتخابات والتصويت والترشح. ولقت ليوزة إلى أن فريق بناء الجيش والأمن علق اجتماعه بعد معارضة المؤتمر وحلفائه لحرمان منتسبي الجيش والأمن من حقوقهم الديمقراطية لافتاً إلى أن ما نشرته بعض المواقع من أخبار عن توافق الفريق على مواد سيضمها تقريره غير صحيح. مشيراً إلى أن الفريق علق اجتماعه بعد الخلافات التي نشبت بسبب إصرار بعض القوى على حرمان أبناء القوات المسلحة والأمن من حقوقهم كمواطنين في التصويت والترشح في الانتخابات العامة والاستفتاءات.

## مخرجات الحوار تجس

الحوار..

كما أننا وجدنا تعاوناً كبيراً من قبل الأخوة المسؤولين في وزارتي الدفاع والداخلية ومن قبل الأجهزة الاستخباراتية والأمنية، وحرصنا في الفريق على تحسين الوضع المعيشي لأبناء القوات المسلحة والأمنية، وعملنا على تحسين متسبي هاتين المؤسستين الوطنيتين والأجهزة الاستخباراتية والأمنية من أية تجاذبات سياسية، حيث منعنا التحزب في القوات المسلحة والأمن، وكذلك منعنا نشاط الأحزاب في القوات المسلحة والأمن، كما أننا حاولنا أن نجذب الجيش من العمل السياسي، إلا أننا تباينا داخل الفريق حول موضوع مشاركة أبناء القوات المسلحة والأمن في عملية الاقتراع والتصويت في الانتخابات والاستفتاءات.

اذ أننا في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وبعض المكونات السياسية المشاركة في الحوار رأينا أن الانتخاب والتصويت حق دستوري مكفول لأي مواطن يمضي دون تمييز، وبالتالي فهو حق لأبناء القوات المسلحة والأمن ولا يمكن أن نحرمهم هذا الحق ما داموا وهم مواطنين... لكن الذين يرون أنه لا بد من تحييد الجيش كأمر عن العمل السياسي، وكان الأحرى بنا إذا أردنا تحييد الجيش من الانتخابات والعمل الحزبي - كان الأحرى بنا أن نثب مادة دستورية تؤكد بأن يكون وزير الدفاع من بين صفوف ضباط القوات المسلحة وليس من خارج القوات المسلحة حتى لا نترك ثغرة قانونية للحزب الذي حصل على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة ويعين وزير مدني حزبي من قيادات وأعضاء الحزب، وبالتالي يعمل على إدخال الحزبية في مؤسسة الجيش.

لكنهم رفضوا مشاركة الجيش في التصويت والاقتراع في أية عملية انتخابية أو استفتاء، كما رفضوا أن يكون منصب وزير الدفاع مقتضراً على العسكريين فقط. ورفض الفريق هذا الخلاف في الموضوع إلى لجنة التوافق، وإن شاء الله نصل إلى حل وطني ومرضي في ذلك.

تروى في المؤتمر تحييد الجيش مع إبقاء حق التصويت والترشح، وهذا لا يجيد.. كيف يمكن التوفيق بين التحييد والسماح؟

نحن في المؤتمر وحلفائه وبعض المكونات طالبنا بأن يسمح لأبناء الجيش والأمن التصويت والترشح باعتبارهم مواطنين وهذا حق مكفول..

لكن ما الذي يضمن بالإيتم استغلال أصواتهم سياسياً؟

هنا السؤال يجب أن نعرف شيئاً واحداً، هو أنه على مدى التاريخ والتجارب أثبتت أننا نمتلك جيشاً وطنياً واعياً قادراً على التمييز بين المسائل الوطنية وواجبه الدستوري وحقه الدستوري ولعن يدلي بصوته ويختار من يمثله في السلطات والهيئات الدستورية، لأن هذه الهيئات التي سينتخبها منتسبو الجيش والأمن هي التي ستضع سياسات الجيش وهي التي ستسفر على عمل وإدارة المؤسستين الدفاعية والأمنية، وبالتالي لا بد أن يكون لهؤلاء، حق التصويت والترشح والانتخاب، فضلاً عن أن الدستور ينص: «كل مواطن له حق الترشح والانتخاب».

وضعتنا مواد دستورية تجرم وتدين من يسخر -سواء كان شخصاً أو حزباً أو غيرهما القوات المسلحة والأمن لصالح الأحزاب أو يقوم بالدعاية الانتخابية داخل المعسكرات

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني الدكتور قاسم ليوزة أن كل ما تم إنجازه في مؤتمر الحوار هو استكمال لاهداف ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر وعلى نفس المسار.

وأكد ليوزة في حديث لـ «الميثاق» أن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وبعض المكونات السياسية في فريق بناء الجيش والأمن بمؤتمر الحوار ترى أن الانتخاب والتصويت حق دستوري مكفول لأي مواطن يمضي دون تمييز، وبالتالي فهو حق لأبناء القوات المسلحة والأمن ولا يمكن أن نحرمهم هذا الحق. داعياً إلى تثبيت مادة دستورية تؤكد بأن يكون وزير الدفاع من بين صفوف ضباط القوات المسلحة وليس من خارجها حتى لا نترك ثغرة قانونية للحزب الذي يحصل على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة ويعين وزير مدني حزبي من قيادات وأعضاء الحزب وبالتالي يعمل على إدخال الحزبية في مؤسسة الجيش. إلى نص اللقاء:

لقاء: منصور الغدرة

## التحزب ونشاط الأحزاب ممنوع في الجيش

## المؤتمر وحلفاؤه مع حق أفراد الجيش والأمن في التصويت والترشح للانتخابات

فأحذاهم من الجيل الجديد أو جيل 22مايو90، وجيل 2013، سيواصلون المسيرة..

وكل ما تم إنجازه في مؤتمر الحوار هو استكمال لاهداف ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر وعلى نفس المسار وعلى نفس الطريق.

هل انجزت كل القرارات الخاصة بفريق أسس بناء الجيش...؟

انجزنا التقرير النهائي للمرحلة الثانية من مؤتمر الحوار، حيث كنا قد انجزنا جزءاً كبيراً من التقرير في المرحلة الأولى وتم المصادقة عليه في الجلسة العامة.. وسيتم إقرار كل مخرجات فريق أسس بناء الجيش والأمن في الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني.

وقد سعى فريق بناء الجيش والأمن منذ اليوم الأول لإعماله إلى وضع أسس وطنية

لبناء جيش وطني مهني محترف، وكذا وضع تصورات مسنولة لمعالجة كثير من الاختلالات التي حصلت خلال فترة الصراعات السابقة، وخاصة خلال أزمة 2011م.

كان لدى فريق بناء الجيش والأمن في مؤتمر الحوار شعور عال بالمسؤولية، وترجم هذا من خلال التفاهم والتناغم بين أعضاء الفريق الذي اعتقد أنه كان من أفضل الفرق التسعة الموجودة داخل مؤتمر

يحتفل الشعب اليمني الـ26 سبتمبر التي وضعت لها هدفاً ستة منها الوحدة اليمنية.. لكن يبدو أن الأجيال الجديدة بينهم من يسعى إلى هدم الوحدة اليمنية في مؤتمر الحوار - كيف تجل مثل هذا الطرح؟

أهني بهذه المناسبة الغالبية شعبنا اليمن وقياداتنا السياسية المؤتمرية بمناسبة العيد، الذكرى الـ51 للثورة اليمنية (26 سبتمبر) والـ50 لثورة 14 أكتوبر - وللد على سؤالكم أقول: إذا كان الجيل العظيم -جيل سبتمبر وأكتوبر قد أخرجنا من غياهب الظلم والظلام إلى النور وحقق كل هذه الانجازات على مدى الـ51 سنة الماضية،

## المحافظات الجنوبية ستكون أول من يقبل بمخرجات الحوار ويدافع عنها

## المكونات المتشددة

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني القبطان سعيد يافعي إن القضية الأساسية في مؤتمر الحوار الوطني المتمثلة بحل القضية الجنوبية لاتزال بعيدة عن الحل.. متوقفاً أن يطول أمد مؤتمر الحوار إلا إذا اتخذت قرارات املانية بدون موافقة كل المكونات.. وأشار يافعي إلى أن المكونات المتشددة دينياً تهدد بنجاح مؤتمر الحوار.. تفاصيل أكثر في الحصيلة التالية:

لقاء: فيصل الحزمي

## القضية الأساسية في الحوار لاتزال بعيدة وأتوقع التمديد

الجنوبي لن يقبل بأمر لا تلبى مطالبه الأساسية والمشروعة.

العمود الفقري للحوار

يعتقد كثير من الناس أن نجاح مؤتمر الحوار الوطني من عدمه مرهون بحل القضية الجنوبية... أي مدى هذه القراءة صحيحة؟

لو ننظر إلى أسباب انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل فإن السبب الأساسي هو حل القضية الجنوبية ولذلك منذ البداية ومع انعقاد اللجنة الفنية للتخصيص لمؤتمر الحوار كان هناك قرار بأن يكون الحوار شاملاً جنوبياً.. وقد سرى ذلك الأمر على المؤتمر لأن القضية الأساسية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل هي القضية الجنوبية، فإذا بقيت ثلثاً مساحة الجمهورية اليمنية منعزلة أو معزولة عما يجري في اليمن، فلن يرى اليمن

الحوار وخاصة ما يتعلق بالقضية الجنوبية؟ - كما ذكرت سابقاً أن الحوار يسير ببطء شديد بسبب التأخير في مناقشة الأمور الأساسية فيما يختص بالقضية الجنوبية، والإن كل طرف متمترس خلف رأيه بينما لو تم مناقشة الموضوع منذ فترة ربما كان سيتم التوصل إلى توافق في اتجاهات المؤتمر بشأن شكل الدولة.. وبالنسبة للشراع الجنوبي فالبعض موقفه واضح منذ البداية فهو غير معترف بمؤتمر الحوار الوطني لأن لديهم شكوكاً بأن هذا المؤتمر لن يخرج بحلول للقضية الجنوبية بما يرضي أبناء المحافظات الجنوبية، وللأسف الأمور تمشي باتجاه يبرهن أن موقفهم كان هو الصحيح، فهناك من المكونات المتشددة دينياً في مؤتمر الحوار الوطني لا تريد لهذا المؤتمر أن يصل إلى نجاح إلا بما تريده هي، ولذلك الشراع

سلمت عدد من فرق العمل بمؤتمر الحوار الوطني تقاريرها النهائية إلى لجنة التوفيق..

كيف تقراون مخرجات تلك الفرق؟ - هذه التقارير لاتزال في لجنة التوفيق ولم يتم توزيعها على بقية الفرق، بحيث نستطيع تكوين رؤية عن مخرجات هذه الفرق ومن المفترض على الأقل أن توزع لأعضاء فريق بناء الدولة، لأن إحدى مهامنا التوفيق فيما بين مخرجات الفرق المختلفة في الأمور التي تختص بصياغة الدستور القادم لبلادنا.

أصبحنا مقيدين

برأيكم لماذا لم يبدأ الترويج لمخرجات الحوار حتى الآن؟

- للأسف الأمور تتخذ بطريقة خاطئة في كثير من أعمالنا، ونترك كل شيء إلى اللحظة الأخيرة.. على سبيل المثال: الحوار حول شكل الدولة والذي يقيدنا حتى هذه اللحظة لم يتم البدء، في مناقشته إلا في المراحل الأخيرة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، ولذلك أصبحنا مقيدين الآن بشكل الدولة واسلوب التفاوض بهذا الموضوع وكان يفترض على الأقل أن نبدأ قبل شهرين أو ثلاثة أشهر الحوار حول شكل الدولة والأمور المتصلة بها، ونفس الشيء الترويج لمخرجات الحوار الوطني لم تبدأ والبعض يتذرع بأن مخرجات الحوار لن تكون نهائية إلا بعد إقرارها في اجتماع الجلسة العامة الختامية والذي لم يتم حتى هذه اللحظة.

موقفهم واضح

برأيكم إلى أين يتجه مسار القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني؟ وما توقعكم لتعاطي الشارع الجنوبي مع مخرجات

## الورقة الدينية تبتز مؤتمر الحوار

&gt; كتب: بليغ الحطابي

أبدى عدد من المراقبين تخوفهم من بروز الورقة الدينية مرة أخرى لمعارضة مقترحات مؤتمر الحوار الوطني لشكل ونظام الدولة اليمنية الحديثة في إطار من الشراكة والحقوق والمساواة والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية التي من شأنها الحفاظ على الوحدة اليمنية ككيان مقدس.

نجل الشيخ الزنداني كان قد خرج الشهر قبل الماضي «يوليو» بما يشبه فتوى بتكفير عدد من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وبالذات في فريق بناء الدولة والحقوق والحريات لإقرارهم نصوص قال إنها تلغي إسلامية الدولة اليمنية وهو ما اعتبره الفريقان حينها إفكاً وتضيلاً وتحريضاً..

وفي الوقت الذي تحتاج البلاد جهوداً للبحث عن بؤادر انفراج لحالة العجز والمشاشة للدولة الجاري على أكثر من صعيد تمضي آلة التدمير والتخريب الموجهة سياسياً للعبث بمكونات الدولة ومقومات العيش.

ومن جديد يظهر هذه المرة الشيخ عبد المجيد الزنداني بنفسه بذات الأفكار والرؤى والخطابات التي لا تسهم في تذليل الصعاب والعقبات التي يواجهها الحوار الوطني وفرقه اليوم بقدر ما ستزيده مستقبل من حدة التوترات وحالة التصعيد والعداوة والانتقام والانقسام بين المتحاورين..

خرج الزنداني الخميس فيما يسمى بمؤتمر نصرته الإسلام والحفاظ على اليمن بمجموعة مشاريع تجعل العاقل حيران، فقد دعا الزنداني إلى تقسيم البلاد إلى أخماس وإعطاء آل البيت «العاشرين» خمس ثروات البلاد كونهم - كما يرى - ظلموا بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م وهو نوع من آثاره الفتن بمختلف أشكالها وليس من الحلول أو الاقتراحات.. كما يعتقد الزنداني وصحبه، ويبدو أنه جهل تداعياتها في أوساط الشعب ومدى السخط الذي سينتج عنه ذلك الاقتراح «الخرافي» من رجل دين، لا تفهم مشاريعه سوى أنها ابتزاز سياسي وتحقيق مكاسب أفضل لحزبه «الإصلاح» أو الزأماً لانهج مسار الصفقات والتسويفات السياسية التي تعقد خلف الكواليس والغرف المغلقة، كعادته المستمرة، وهذه لاشك تعبر عنها مسيرة أعضاء الحوار من حزب الإصلاح والمتطرفين من أربابهم في التراجع عن قرارات سابقة تم اتخاذها والتوافق عليها، ومنها على سبيل المثال الكوتا النسائية 30% التي أعادها إلى دائرة الجدل الحواري من جديد واتفاهه مع كثير من مطالب الحراك الجنوبي التي تهدد وحدة الوطن، وايضا مشروع التمديد للأزمة والمماطلة في إجراء الانتخابات في موعدها وفق المبادرة الخليجية وآليتها وغيرها.

واعتبر المراقبون خطاب الزنداني في هذا التوقيت جاء لخلق الأوقاق والهروب من الاستحقاقات التي تهدد مستقبل حزبه المهووس بالسلطة..

مخدرين من تداعيات الخطاب الذي دغدغ بعض الأطراف بالفخام والفيء..